# LE CNDH DANS LA PRESSE NATIONALE

# المجلس الوطني لحقوق الإنسان في الصحافة الوطنية

## 25/05/2012

**Rappel**

-Le choix des articles et leur rubriquage sont proposés par le département Information et Communication du Conseil National des Droits de l'Homme

-La revue de presse est un document et un moyen de veille et de suivi quotidien des articles de la presse nationale et internationale sur les questions de droits de l'Homme. Adressée aux responsables, aux membres et cadres du CNDH, elle a pour objectif d'informer et d'aider à la prise de décision.

-Ce document est adressé également à certains partenaires du Conseil, ainsi qu'à certains établissements publics et représentations marocaines à l'étranger

-Les opinions exprimées dans ces articles n'engagent que leurs auteurs

* تذكير:

- اختيار المقالات وتبويبها مقترح من طرف شعبة الإعلام والتواصل بالمجلس
- هذه وثيقة للرصد والتتبع اليومي للمقالات الصحفية المرتبطة بمجال حقوق الإنسان وطنيا ودوليا، موجهة أساسا للإخبار والمساعدة على اتخاذ القرار، لمسؤولي، أعضاء وأطر المجلس الوطني لحقوق الإنسان
- توجه هذه الوثيقة أيضا لبعض شركاء المجلس وبعض المؤسسات العمومية والتمثيليات الديبلوماسية المغربية بالخارج
- الآراء الواردة في المقالات لا تعبر إلا عن أفكار أصحابها

# ورشة عمل بالرباط حول حقوق العسكريين

ينظم المجلس الوطني لحقوق الإنسان غدا السبت ورشة عمل داخلية تخصص للتداول حول مشروع قانون رقم 12 01- المتعلق بالضمانات الأساسية الممنوحة للعسكريين بالقوات المسلحة الملكية والمعروض حاليا على أنظار مجلس النواب. وذكر بلاغ للمجلس، أن هذه الورشة تأتي في أفق مساهمة هذا المجلس في النقاش الدائر حول هذا المشروع وبلورة رأيه الاستشاري بشأن بعض مقتضياته من زاوية القانون المقارن والملاءمة مع الاتفاقيات والمواثيق الدولية التي صادق عليها المغرب أو انضم إليها.

## المجلس سيعقد يوم غد السبت ورشة داخلية لدراسته

# النواب يرغمون غلاب على إحالة قانون الضمانات الممنوحة للعسكريين على مجلس اليزمي

إدريس اليزمي رئيس المجلس الوطني لحقوق الإنسان خلال إحدى الندوات المنظمة من طرف المجلس.

■ عبد الإلاه سوياح

من المنتظر أن يعقد المجلس الوطني لحقوق الإنسان، يوم غد السبت، ورشة عمل داخلية تخصص للتداول حول مشروع قانون رقم 12 - 01 المتعلق بالضمانات الأساسية الممنوحة للعسكريين بالقوات المسلحة الملكية، والمعروض حاليا على أنظار مجلس النواب. وذكر بلاغ للمجلس أن هذه الورشة تأتي في أفق المساهمة في النقاش الدائر حول هذا المشروع وبلورة رأي المجلس الاستشاري بشأن بعض مقتضياته من زاوية القانون المقارن والملاءمة مع الاتفاقيات والمواثيق الدولية التي صادق عليها المغرب أو انضم إليها. وكانت مصادر مطلعة من داخل مجلس النواب ذكرت لـ«الشروق»، أن كريم غلاب رئيس مجلس النواب بناء على طلب للفريق الاشتراكي وبعض الفرق المعارضة بمجلس النواب، راسل رئيس المجلس الوطني لحقوق الإنسان رسميا مساء أول أمس الأربعاء، وذلك طلبا لرأي المجلس في مضمون هذا القانون عامة والمادة السابعة على الخصوص التي وقع بشأنها خلاف داخل المجلس، وهي المادة التي تقر بعدم المساءلة الجنائية للعسكريين بالقوات المسلحة الملكية الذين يقومون تنفيذا للأوامر التي تلقوها من رؤسائهم التسلسليين، في إطار عملية عسكرية تجري داخل التراب الوطني بمهمتهم بطريقة عادية». وأشارت المصادر ذاتها إلى أنه مباشرة بعد اجتماع لرئيس مجلس النواب كريم غلاب مع رؤساء الفرق النيابية مساء أول أمس الأربعاء بمقر المجلس للبحث في أسباب توقف أشغال دراسة هذا القانون داخل لجنة الخارجية والدفاع الوطني صباح الثلاثاء الماضي، بسبب اعتراض أغلبية النواب على المادة السابعة، اتفق الجميع على ضرورة استدعاء المجلس الوطني لحقوق الإنسان ليبدي رأيه بشكل واضح في مضمون هذا القانون من الناحية الحقوقية والقانونية. وأوضحت المصادر ذاتها أن مراسلة كريم غلاب للمجلس الوطني لحقوق الإنسان لم تحدد طريقة إبداء رأي المجلس في هذا القانون، بين أن يرسله مكتوبا إلى المؤسسة التشريعية أو يأتي ليقدمه بشكل شفوي داخل اللجنة، «المهم هو أن يستجيب لطلب المؤسسة التشريعية التي من حقها طلب رأي باقي المؤسسات الدستورية في بعض القضايا التي تعني تلك المؤسسات»، يقول المصدر. ●

## النواب يتمسكون بفصل «الدرك» عن العسكر

# أزمة قانون الضمانات العسكرية تصل ملعب مجلس اليزمي والصبار

■ عبدالإلاه سوياح

ذكرت مصادر جد مطلعة من داخل مجلس النواب أن أزمة مشروع قانون ما بات يعرف بـ«الضمانات الممنوحة للعسكريين»، أصبحت الآن في ملعب المجلس الوطني لحقوق الإنسان بعدما أصبح رأيه في هذا القانون ضروريا لإتمام دراسته.

وأضافت المصادر ذاتها أن كريم غلاب رئيس مجلس النواب بناء على طلب للفريق الاشتراكي وبعض فرق المعارضة بمجلس النواب، راسل رئيس المجلس الوطني لحقوق الإنسان رسميا مساء أول أمس الأربعاء، وذلك طلبا لرأي المجلس في مضمون هذا القانون عامة والمادة السابعة على الخصوص التي تقرب «عدم المساءلة الجنائية للعسكريين بالقوات المسلحة الملكية الذين يقومون تنفيذا للأوامر التي تلقوها من رؤسائهم التسلسليين، في إطار عملية عسكرية تجري داخل التراب الوطني بمهمتهم بطريقة عادية».

وأشارت المصادر ذاتها أنه مباشرة بعد اجتماع ساخن لرئيس مجلس النواب كريم غلاب مع رؤساء الفرق النيابية مساء أول أمس الأربعاء بمقر المجلس خصص لبحث أسباب توقف أشغال دراسة هذا القانون داخل لجنة الخارجية والدفاع الوطني صباح الثلاثاء الأخير، بسبب معارضة أغلبية النواب على المادة السابعة، اتفق الجميع على ضرورة استدعاء المجلس الوطني لحقوق الإنسان ليبدي رأيه بشكل واضح في مضمون هذا القانون من الناحية الحقوقية والقانونية.

وأوضحت المصادر ذاتها أن مراسلة كريم غلاب للرئيس الصبار لم تحدد طريقة إبداء رأي المجلس في هذا القانون، بين أن يرسله مكتوبا إلى المؤسسة التشريعية أو يأتي ليقدمه بشكل شفوي داخل اللجنة، «المهم هو أن يستجيب لطلب المؤسسة التشريعية التي من حقها طلب رأي باقي المؤسسات الدستورية في بعض القضايا التي تعني تلك المؤسسات»، يقول المصدر.

وحول تاريخ الاجتماع المقبل للجنة المعنية لمواصلة دراسة المشروع، قالت المصادر ذاتها إن كل من رئيس مجلس النواب ورؤساء الفرق النيابية سيخبرون الحكومة خلال لقاء من المنتظر أن يكون قد عقد مساء أمس الخميس بضرورة توقف أشغال اللجنة حتى توصل النواب برأي المجلس الوطني في هذا الباب.

من جهة أخرى قالت المصادر ذاتها إن نواب المعارضة داخل اللجنة المعنية يتمسكون بشدة بضرورة فصل قوات الدرك الملكي من هذا القانون بصفة عامة وأن يقتصر مضمونه على القوات المساعدة والجنود الذين يمكن منحهم بعض الضمانات في إطار المهام التي يقومون بها، أما «بخصوص رجال الدرك الملكي فلا يعقل أن نمنح «الدرك» الضمانات المطلقة ليستغلوها في ابتزاز المواطنين على الطرقات وفي القرى ونعصمهم من المساءلة على كل الشطط والقمع والتسلط على المواطنين البسطاء»، يقول المصدر.

الجدير بالذكر أن مشروع قانون رقم 21.10 المتعلق بالضمانات الأساسية الممنوحة لعسكريي القوات المسلحة الملكية الذي يناقش في مجلس النواب بعدما صادقت عليه الحكومة، عرفت مادته 7 معارضة قوية من النواب سواء من الأغلبية كفريق العدالة والتنمية أو من المعارضة كالأصالة والمعاصرة والاتحاد الاشتراكي والاتحاد الدستوري. وكان فريق الاتحاد الاشتراكي المعارض قد طالب بضرورة الاستماع إلى رأي المجلس الوطني لحقوق الإنسان في هذه القضية، لأن مضمون هذا القانون يتداخل بشكل كبير مع عدد من التشريعات الوطنية والدولية المرتبطة بحقوق الإنسان وبخاصة بعض الاتفاقيات الدولية التي وقع عليها المغرب سواء التي تهم المدنيين كتلك المتعلقة بالاختفاء القسري والتعذيب أو التي تهم العسكريين كاتفاقيات جنيف الأربع الخاصة بحالات الحرب والسلم وغيرها. ●

# Le CNDH organise un atelier sur le projet de loi relatif aux garanties fondamentales accordées aux FAR

Le projet de loi 01-12 relatif aux garanties fondamentales accordées aux Forces armées royales (FAR) est au centre d'un atelier interne qui sera organisé, ce samedi, par le Conseil national des droits de l'Homme (CNDH), indique un communiqué du conseil. Cette rencontre, qui s'inscrit dans le cadre de la contribution du CNDH au débat en cours autour de ce projet, vise à formuler l'avis consultatif du Conseil sur certaines dispositions du projet du point de vue du droit comparé et de conformité aux traités internationaux ratifiés ou approuvés par le Royaume.

L'ECONOMISTE
Le premier quotidien économique du Maroc



ÉVÉNEMENT

# Les députés contre l'immunité des militaires

**• L'article 7 constitue la pomme de discorde**

**• Un avis consultatif du CNDH est attendu**

**• L' Administration de la Défense parle de protection de l'Etat au lieu d'immunité**

C'EST une première: un projet de loi présenté par l'Administration de la défense, rencontre une farouche opposition au Parlement. Par le passé, tout ce qui concernait l'armée était tabou et passait comme une lettre à la poste. Au moment de la loi de Finances, le budget de cette Administration n'était même pas discuté. Cela venait probablement du fait qu'on associait les militaires au dossier sacré du Sahara marocain.

Aujourd'hui, on assiste à un changement de comportement des députés face au projet de loi sur les garanties accordées aux militaires des FAR, actuellement en discussion au sein de la Commission des affaires étrangères, de la défense et des MRE de la Chambre des représentants. Cela s'explique par la dynamique initiée par la nouvelle Constitution. En fait ce n'est pas le texte en totalité qui pose problème. La pomme de discorde réside dans l'article 7 qui accorde l'immunité pénale aux militaires lors d'opérations menées sur ordre de leurs supérieurs hiérarchiques sur le territoire national. Par là même, ils bénéficieront de la protection de l'Etat pour les menaces, les poursuites, agressions ou diffamation, dans le cadre de leurs missions ou ultérieurement. Les enfants et les parents profiteront de la même protection de l'Etat. En outre, pas de poursuites pénales des militaires, qui remplissent leurs missions dans le respect des règles du droit international humain, dans le cadre d'une opération militaire à l'étranger. Cet article suscite un consensus: crainte et réserves sur la responsabilité pénale. Les interventions des députés les ont mis en relief. D'ailleurs, des députés ont soulevé «un problème d'ordre constitutionnel». Lors de la dernière séance, trois groupes parlementaires ont demandé au président de la Commission, Ali Kabiri du MP de saisir le Conseil national des Droits de l'Homme pour un avis consultatif sur cette question. Car, cet article peut être contradictoire avec le droit international. En attendant cet avis, les députés ont décidé de poursuivre l'examen du projet, article par article, jusqu'à l'article 7.

Ces trois groupes parlementaires sont l'USFP, le Pam et l'UC. D'ailleurs, Hasna Abou Zayed a soulevé les dangers de l'immunité dans les provinces du Sud. Contrairement aux régions du Maroc, les soldats ne restent pas dans leurs casernes, dit-elle. Ils sont dans les rues, en contact direct avec les citoyens. Dans ce cas, comment peut-on leur accorder l'immunité, s'est interrogée la députée de l'USFP.

Le PAM a abordé la problématique de la gendarmerie qui est incluse dans le corps des militaires. En effet, les gendarmes assurent la sécurité et l'ordre dans nos campagnes. Donc ce corps commande près de 46% de la population marocaine qui vit dans le monde rural. En effet, après avoir franchi la borne de 40 km à la sortie des villes, ce sont les gendarmes qui contrôlent les voitures, les camions, les autocars…

Dans les rangs de l'opposition, il y a un consensus sur la crainte des dérapages qui peuvent se produire, en donnant une carte blanche aux militaires pour agir. Ils pourraient violer la loi sous le sceau de cette immunité, a rappelé un député.

*Aujourd'hui, on assiste à un changement de comportement des députés face au projet de loi sur les garanties accordées aux militaires des FAR, actuellement en discussion au sein de la Commission des affaires étrangères, de la défense et des MRE de la Chambre des représentants (Ph. Bziouat)*

D'autres députés ont soulevé la question de l'immunité parlementaire retirée à la faveur de la nouvelle Constitution. «Celle-ci ne devrait pas aller vers d'autres catégories, contrairement à la nouvelle logique». Une députée du PJD a abordé «la question de la responsabilité en cas de dépassement. Allons nous contrôler le commandement», s'est-elle demandé.

Pour Abdellatif Loudyi, ministre en charge de l'Administration de la défense, il ne s'agit pas d'une immunité mais d'une protection légale pour les militaires des FAR. Les garanties de la protection juridique se trouvent déjà dans le Code pénal. L'idée de les sortir d'un texte général pour les inclure dans un projet de loi spécifique, vise à les mettre en exergue pour mieux éclairer les bénéficiaires, a-t-il souligné. Abdellatif Loudyi a insisté sur l'obéissance qui est la colonne vertébrale de toute responsabilité publique, civile ou militaire». Sur ce dernier registre, l'exécution des ordres, avec précision et efficacité, est la condition sine qua non de la défense du pays et la sécurité des citoyens. Dans certaines situations, le risque qu'un employé décide de se soustraire à son devoir, préférant la sanction disciplinaire à la responsabilité pénale existe. Ce qui pourrait conduire à l'anarchie et l'instabilité. Il est à préciser que cette protection s'étend à l'extérieur du pays, dans le cadre des opérations menées par les FAR. Le ministre de l'Administration de la défense a donné l'exemple de la protection garantie pour les victimes, les témoins et les dénonciateurs dans délits liés à la corruption, au détournement et à l'abus de pouvoir. Cette protection est également étendue aux membres de la famille.❑

**Mohamed CHAOUI**

AL BAYANE

**Parlement**

# Débat autour de l'immunité pénale des militaires

L'examen du projet de loi N° 01.12 relatif aux garanties fondamentales, accordées aux militaires des Forces armées royales, a suscité mardi un vif débat au sein de la Commission des affaires étrangères, de la défense nationale, des affaires islamiques et des Marocains résidant à l'étranger relevant de la Chambre des représentants.

Ce débat a porté essentiellement sur l'article 7 de ce projet qui stipule que "Ne sont pas pénalement responsables les militaires des Forces armées royales qui, en exécution des ordres reçues de leur hiérarchie, dans le cadre d'une opération militaire se déroulant sur le territoire national, accomplissent normalement leur mission.

"A cet égard, et conformément aux dispositions législatives en vigueur, les militaires bénéficient de la protection de l'Etat contre les menaces, poursuites, violences, voies de fait, injures, diffamation ou outrages dont ils peuvent être l'objet à l'occasion, pendant et après l'exercice de leur fonction.

"Les conjoints, enfants et ascendants directs des militaires bénéficient de la même protection de l'Etat lorsque, du fait des fonctions de ces derniers, ils sont victimes de menaces, violences, voies de fait, injures, diffamation ou outrages. "Ne sont pas également responsables les militaires, qui dans le respect des règles du droit international humanitaire et dans le cadre d'une opération militaire se déroulant à l'extérieur du territoire national, accomplissent normalement la mission pour laquelle ils ont reçu mandat".

Dans le cadre de ce débat, certains députés ont demandé de ne pas étendre cette immunité aux membres de la gendarmerie royale, qui constitue pourtant, selon ses statuts un corps d'armée. Pour des députés du Parti de l'authenticité et de la modernité (PAM), les éléments de la gendarmerie ne doivent pas bénéficier de la disposition de l'article 7 dudit projet "ne sont pas pénalement responsables", étant donné qu'ils ont la qualité de police judiciaire.

Cette demande a été rejetée par M. Abdellatif Loudiyi, ministre délégué auprès du chef du gouvernement, chargé de l'Administration de la défense nationale qui a rappelé que la gendarmerie royale est un corps d'armée et qu'il n'y a pas lieu de l'exclure. Lors de la réunion de mardi, trois groupes parlementaires de l'opposition (USFP, PAM et UC) ont proposé à la commission de demander l'avis du Conseil national des Droits de l'homme (CNDH) sur la conformité ou non de l'article 7 dudit projet aux engagements internationaux du Royaume en matière des droits humains.

En attendant, ont-ils soutenu, l'examen du projet doit être reporté, jusqu'à réception de l'avis du CNDH, contrairement à d'autres groupes parlementaires qui ont estimé nécessaire de poursuivre l'examen du texte. Pour dépasser ce "blocage", les groupes de la majorité et de l'opposition ont convenu de se concerter, selon des sources parlementaires, pour parvenir à une formule de compromis, sachant que l'examen dudit texte va reprendre mardi prochain.

M.T

# المجلس الوطني لحقوق الإنسان يدرس ضمانات العسكريين

ينظم المجلس الوطني لحقوق الإنسان غدا السبت ورشة عمل داخلية تخصص للتداول حول مشروع قانون رقم 01-12 المتعلق بالضمانات الأساسية الممنوحة للعسكريين بالقوات المسلحة الملكية والمعروض حاليا على أنظار مجلس النواب وذلك في أفق مساهمة المجلس في نقاش الدائر حول هذا المشروع وبلورة رأيه الاستشاري بشأن بعض مقتضياته في زاوية قانون المقارن والملائمة مع الاتفاقيات والمواثيق الدولية التي صادق عليها المغرب أو انضم إليها.

# جدل حول حصانة العسكريين و«البام» يدعو إلى استثناء الدرك

عادل نجدي

في تطور لافت، طالب عبد اللطيف وهبي، رئيس فريق الأصالة والمعاصرة في مجلس النواب، خلال اجتماع لجنة الخارجية والدفاع الوطني والشؤون الإسلامية والمغاربة المقيمين بالخارج،صباح أمس الثلاثاء، بإبعاد رجال الدرك الملكي عن فئة العسكريين المعفيين من المساءلة الجنائية، في المادة الـ7 من مشروع القانون المتعلق بالضمانات الأساسية الممنوحة للعسكريين في القوات المسلحة الملكية، وهو الطلب الذي لقي معارضة من قبل عبد اللطيف لوديي، الوزير المنتدب في الدفاع الوطني، فيما ذهبت النائبة الاشتراكية حسناء أبو زيد، المتحدرة من الأقاليم الجنوبية، خلال متابعة مناقشة المشروع رقم 01.12، بعيدا حين اتهمت حكومة عبد الإله بنكيران بـ«الرغبة في إخراج مشروع القانون خديجا وقبل أوانه».

وقالت النائبة الصحراوية في تدخلها إنه «لا يمكن أن نفهم اليوم كيف لنواب الأمة أن يقبلوا أن يمنحوا صلاحيات للقوات المسلحة الملكية فيما هناك أفراد من الشعب المغربي يجدون كلما هموا بمغادرة منازلهم جنديا يرابط أمامها؟ كيف يمكننا أن نفسر للمواطنين في الأقاليم الجنوبية أن العسكريين لا يساءَلون جنائيا عن أي عمل يقومون به داخل التراب الوطني؟».

إلى ذلك، استمر مسلسل الشد والجذب بين الحكومة وأغلبيتها في مجلس النواب وبين فرق المعارضة، حول الحصانة التي خصت بها الوزارة المنتدبة المكلفة بالدفاع الوطني، بموجب مشروع قانون أحيل على البرلمان، فئة العسكريين أثناء ممارسة مهامهم، بعد أن تحول اجتماع لجنة الخارجية إلى ساحة لمعركة «نقط نظام» بين الفريقين، حيث ارتكز النقاش خلال اجتماع اللجنة، في مجمله حول، مدى قانونية أو عدم قانونية طلب استدعاء أو استشارة رئيس المجلس الوطني لحقوق الإنسان بشأن المادة الـ7 من المشروع، التي أثارت نقاشا ساخنا بسبب نصها على عدم مساءلة العسكريين جنائيا، حينما ينخرطون في عمليات عسكرية داخل التراب الوطني بطريقة عادية، تنفيذا للأوامر التي تلقوها من رؤسائهم التسلسليين.

ووجدت الأغلبية والحكومة، ممثلة في الوزير المنتدب في الدفاع الوطني، نفسها في مواجهة تمسك الفريق الاشتراكي وفريق الأصالة والمعاصرة والفريق الدستوري بطلب استشارة المجلس الوطني لحقوق الإنسان وإيقاف مناقشة لجنة الخارجية إلى حين بتّ مكتب مجلس النواب في الطلب الذي تقدم به الفريق الاشتراكي، والقاضي بطلب استشارة إدريس الأزمي، رئيس المجلس الوطني لحقوق الإنسان.

ودافع إدريس لشكر، عن الفريق الاشتراكي، عن مطلب فريقه بطلب استشارة رئيس المجلس الوطني، معتبرا أن عدم الاستجابة لذلك المطلب يعطي انطباعا بأن هناك تأويلا سلبيا للقانون، وقد يؤشر على أن هناك تراجعا من حيث الممارسة عن المكاسب التي كانت للبرلمان في الولاية التشريعية السابقة. وفي نفس السياق، ذهب رفيقه حسن طارق، إلى المطالبة بتأجيل النقاش التفصيلي إلى حين التوصل برد مكتب الغرفة الأولى، معتبرا أنه «من غير المنطقي ولا المقبول أن نستأنف أشغال اللجنة وفريق يطالب مكتب المجلس بالبت في طلب الاستشارة».

من جهته، اعتبر رئيس فريق «البام» في تدخله أن المبررات التي ساقها رئيس لجنة الخارجية بخصوص طلب استدعاء الأزمي إلى لجنة الخارجية مجرد «اجتهاد» لعلي كبيري، رئيس اللجنة، وأنه لا يخالف مقتضيات الدستور.

إلى ذلك، اعتبر كبيري، خلال دفاعه على عدم تأجيل النقاش حول المشروع، أنه ليس من اختصاص اللجنة استدعاء رئيس المجلس الوطني لحقوق الإنسان وأن جميع الفرق داخل مجلس النواب أقرّت بأنه يصعب ويتعذر استدعاؤه.

واعتبر محمد رضى خلدون، عن فريق العدالة والتنمية، أن استدعاء رئيس المجلس الوطني لحقوق الإنسان مخالف للدستور وليس اجتهادا خاصا، معبّرا عن رفضه طلب المعارضة إيقاف النقاش حول المشروع. وسار زميله في الفريق بلاجي، في نفس السياق، معتبرا أنْ «لا أحد يمنع توسيع الاستشارة، لكن في المقابل يستمر النقاش، فيما يمنح لمكتب المجلس الوقت الكافي للرد على طلب فرق المعارضة».

وتعتبر المعارضة، خاصة الاتحادية، أن إعفاء العسكريين من المساءلة الجنائية تكرس مبدأ الإفلات من العقاب بالنسبة إلى المهام التي يمارسها العاملون في سلك الجيش، سواء كانت المهام التي يقومون بها بشكل عادي أو في ظروف استثنائية. وتنص المادة السابعة، موضوع الخلاف، على أنه «لا يسأل جنائيا العسكريون في القوات المسلحة الملكية الذين يقومون، تنفيذا للأوامر العسكرية التي تلقوها من رؤسائهم المتسلسلين، في إطار عملية عسكرية تجري داخل التراب الوطني، بمهمتهم بطريقة عادية» كما يشير المشروع إلى أن العسكريون يتمتعون بحماية الدولة، مما قد يتعرضون له من تهديدات أو متابعات أو تهجمات أو ضرب أو سب أو قذف أو إهانة، بمناسبة مزاولة مهامهم أو أثناء القيام بها أو بعدها. وتشمل هذه الحصانة ذوي حقوق العسكريين. في المقابل، تطال هذه الحصانة الأعمال التي يقوم بها العسكريون المغاربة خارج التراب الوطني، إذ «لا يسأل جنائيا العسكريون الذين يقومون، بطريقة عادية ومع احترام قواعد القانون الدولي الإنساني، وفي إطار عملية عسكرية تجري خارج التراب الوطني، حول المأمورية التي انتدبوا من أجلها». وفيما يرتقب أن يتواصل الجدل حول الحصانة الممنوحة للعسكريين في مجال المتابعة الجنائية، خلال جلسة المناقشة والتصويت على المشروع، ينتظر أن يكون مكتب المجلس قد بتّ، مساء أمس الثلاثاء، في طلبات استشارة رئيس المجلس الوطني لحقوق الإنسان بشأن المادة السابعة من مشروع القانون الخاص بحصانة العسكريين..

المنعطف
جريدة يومية شاملة
www.almounaataf.ma

# المجلس الوطني لحقوق الإنسان يصدر تقريرا برسم الدورة الثانية للاستعراض الدوري الشامل لحقوق الإنسان

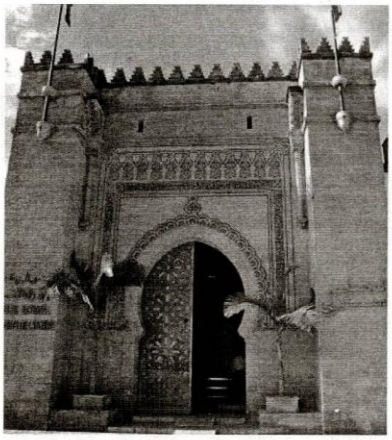

أصدر المجلس الوطني لحقوق الإنسان بمناسبة انعقاد الدورة الثالثة عشر لمجموعة العمل حول الاستعراض الدوري الشامل لحقوق الإنسان تقريرا خاصا به يتضمن جملة من التوصيات الرامية إلى الإسهام في تعزيز حقوق الإنسان وحمايتها بالمغرب من خلال إعمال مقتضيات الدستور الجديد للمملكة وتقوية انخراط المغرب في منظومة الكونية لحقوق الإنسان.

ودعا المجلس الذي حضر بجنيف لقاء تقديم تقرير المملكة المغربية برسم الجولة الثانية للاستعراض الدوري الشامل لحقوق الإنسان كمؤسسة وطنية مستقلة مكلفة بالنهوض بحقوق الإنسان وحمايتها تخضع لمبادئ باريس المنظمة لعمل المؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان في هذا التقرير إلى إشراك فاعلي المجتمع المدني في مسار إعداد القوانين المنصوص عليها في الدستور وفي إحداث المؤسسات المدسترة المتعلقة بحقوق الإنسان والمواطنة والحكامة الجيدة.

كما دعا المجلس –وفق بلاغ له – إلى الاعتماد الرسمي لخطة العمل الوطنية في مجال الديمقراطية وحقوق الإنسان وتنفيذها وكذا تنفيذ مقتضيات الأرضية المواطنة للنهوض بثقافة حقوق الإنسان مع إشراك المجلس والمجتمع المدني في تنفيذ وتقييم وتحيين هاتين الآليتين الهامتين للانسجام الاستراتيجي.

من جهة أخرى دعا المجلس إلى التعجيل بالقيام بمراجعة شاملة للقوانين المنظمة لقطاع الاتصال والإعلام (خاصة الصحافة المكتوبة) وللمقتضيات الجنائية في مجال حرية التعبير وذلك طبقا لمقتضيات الدستور ومبادئ القانون الدولي لحقوق الإنسان مع الحرص بشكل خاص على إلغاء العقوبات السالبة للحرية من قانون الصحافة.

وبخصوص الممارسة الاتفاقية أهاب المجلس بالحكومة العمل على إحداث الآليات الوطنية التي تنص عليها الاتفاقيات الدولية والبروتوكولات الاختيارية باعتماد مقاربة تشاورية وتشاركية وإدماجية لمختلف الأطراف المعنية والمصادقة على نظام روما الأساسي المحدث للمحكمة الجنائية الدولية والاتفاقية الدولية لحماية جميع الأشخاص من الاختفاء القسري بالإضافة إلى توجيه دعوة دائمة للمكلفين بولايات الإجراءات الخاصة.

وفي نفس السياق أكد المجلس أهمية الحرص على الانتظام والاستمرار في تقديم التقارير إلى اللجان التعاهدية (اللجان المحدثة بموجب الاتفاقيات والمكلفة بمراقبة مدى تنفيذها) وتنفيذ وتتبع التوصيات الصادرة عنها ومواصلة جهود الإسهام في استصدار معايير دولية لحقوق الإنسان.

ودعت المؤسسة أيضا إلى تسريع إتمام الإجراءات المتعلقة بتفعيل انضمام المغرب إلى البروتوكول الاختياري لاتفاقية مناهضة التعذيب وإطلاق مسلسل تشاوري إدماجي مع الأطراف المعنية من أجل إحداث الآلية الوطنية للوقاية من التعذيب وكذا الانضمام إلى البروتوكول الاختياري الثاني للعهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية والانضمام إلى البروتوكول الاختياري الملحق بالعهد الدولي الخاص بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية وإصدار قانون خاص باللاجئين مطابق لاتفاقية 1951الخاصة بوضع اللاجئين مع تيسير مسطرة منحهم وضع لاجئ فضلا عن ملاءمة التشريع المغربي مع المقتضيات الدولية من أجل مكافحة الاتجار في البشر.

وأوصت باعتماد مشروع قانون 62-09المتعلق بتعزيز حقوق الأشخاص في وضعية إعاقة الذي يعد ثمرة مسار تشاوري بين عدد من الشركاء من المجتمع المدني ومن قطاعات وزارية مختلفة، واعتبر المجلس في ختام تقريره أن تقدم المغرب ونجاح ورش الإصلاحات السياسية والاقتصادية والاجتماعية يظلان رهينان بقدرة المغرب على تسريع الإصلاحات الرامية إلى النهوض بالمساواة وضمان الكرامة لكل المواطنين خاصة بالنسبة للنساء والفتيات مبرزا في هذا الصدد أنه يجب أن يتم تأطير إعمال الدستور والسياسات العمومية بمبدأين أساسيين يتمثلان في عدم التمييز والمناصفة ?كما دعا إلى اعتماد قانون خاص بالعنف المنزلي.يذكر أن الاستعراض الدوري الشامل هو آلية جديدة من آليات مجلس حقوق الإنسان منشأة بموجب القرار رقم 60/251الصادر بتاريخ 15مارس 2006عن الجمعية العامة للأمم المتحدة والذي عوض لجنة حقوق الإنسان. ويتعلق الأمر بافتحاص يستند إلى معلومات موضوعية وموثوق بها لمدى وفاء كل دولة بالتزاماتها وتعهداتها في مجال حقوق الإنسان ?على نحو يكفل شمولية التطبيق والمساواة في المعاملة بين جميع الدول".

وتتميز آلية الاستعراض الدوري بطابعها الكوني على المستوى الجغرافي (افتحاص وضعية 192دولة عضو في الأمم المتحدة كل أربع سنوات بمعدل 48دولة كل سنة ?أي 16دولة في كل دورة من الدورات الثلاث لمجموعة العمل (كل دورة تستمر أسبوعين) ?وكذا المستوى الشمولي (افتحاص جميع حقوق الإنسان اعتمادا على جميع المصادر).

ويرتكز الاستعراض على المعلومات الواردة في ثلاثة تقارير تتمثل في تقرير وطني لا يتجاوز 20صفحة تعده الدولة المعنية تبعا للمبادئ التوجيهية لمجلس حقوق الإنسان ?وتقرير موجز من عشر صفحات تعده المفوضية السامية لحقوق الإنسان اعتمادا على المعلومات الواردة في تقارير الهيئات المنشأة بموجب معاهدات والإجراءات الخاصة ووثائق أخرى من وثائق الأمم المتحدة ?وملخص من عشر صفحات تعده المفوضية السامية لحقوق الإنسان اعتمادا على معلومات ذات مصداقية صادرة عن فاعلين آخرين في الاستعراض الدوري الشامل (تدعى المؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان والمنظمات غير الحكومية إلى تقديم تقارير لا تتجاوز 5صفحات).

ويشار إلى أن الوفد المغربي ?الذي سيقدم تقرير المملكة? يرأسه وزير العدل والحريات السيد مصطفى الرميد والمندوب الوزاري لحقوق الإنسان السيد المحجوب الهيبة ويتكون من ممثلين عن رئيس الحكومة وعدد من الوزارات والمؤسسات والهيئات الوطنية المعنية.

## Examen périodique universel des droits de l'Homme

# Le CNDH publie son rapport

***A l'occasion de la 13ème réunion du groupe de travail sur l'examen périodique universel (EPU) des droits de l'Homme, qui se tient à Genève, le Conseil national des droits de l'Homme (CNDH) a publié son rapport qui comprend une série de recommandations destinées à la promotion et à la protection des droits de l'Homme au Maroc à la lumière de la nouvelle constitution.***

Dans ce rapport, le CNDH, qui assiste à Genève à la présentation et la discussion du rapport du Maroc au titre du 2ème cycle d'examen du Royaume dans le cadre de l'EPU, en sa qualité d'institution nationale indépendante chargée de la promotion et la protection des droits de l'Homme, conformément aux principes de Paris régissant les institutions nationales des droits de l'Homme, appelle à l'inclusion des acteurs de la société civile au processus d'élaboration des lois prévues par la Constitution et la mise en place, en association avec la société civile, des institutions constitutionnalisées relatives aux droits humains, à la citoyenneté et à la bonne gouvernance. Le Conseil recommande également, dans ce rapport publié sur son site internet, l'adoption officielle et la mise en œuvre du Plan d'action national en matière de démocratie et de droits humains, ainsi que la mise en œuvre des dispositions de la plateforme citoyenne pour la promotion de la culture des droits de l'Homme, tout en associant étroitement le Conseil et la société civile à la mise en œuvre, l'évaluation régulière et la mise à jour de ces deux instruments de cohérence stratégique. Par ailleurs, le CNDH appelle à une révision urgente et globale des textes réglementant le secteur de la communication, notamment la presse écrite, et des dispositions pénales dans le domaine de la liberté d'expression, en conformité avec les dispositions constitutionnelles et les principes du droit international des droits de l'Homme, en veillant notamment à la suppression des peines privatives de liberté dans le code de la presse. Concernant la pratique conventionnelle du Maroc, le CNDH exhorte le gouvernement marocain à renforcer cette pratique par la mise en place des mécanismes nationaux prévus par les conventions internationales et les protocoles facultatifs après concertation et selon une démarche participative et inclusive des parties prenantes concernées, en premier lieu le mécanisme national de prévention de la torture, la ratification du statut instituant la Cour pénale internationale et la Convention internationale pour la protection de toutes les personnes contre les disparitions forcées, ainsi que l'invitation permanente des procédures spéciales. Le Conseil a mis l'accent, par la même occasion, sur l'importance de l'observation de la régularité et de la périodicité de présentation des rapports devant les organes des traités et la mise en œuvre et le suivi des recommandations émises lors de leurs examens, la poursuite des efforts du Maroc en terme de production des normes des droits humains, l'accélération du processus du dépôt des instruments d'adhésion à l'OPCAT et le lancement d'un processus de consultation inclusif avec les parties prenantes pour la mise en place du mécanisme national de prévention de la torture.

Le Conseil a appelé également à accélérer le processus d'adhésion au deuxième protocole du Pacte international relatif aux droits civils et politiques, au protocole du Pacte international relatif aux droits économiques, sociaux et culturels, de promulgation d'une loi spéciale relative au statut des réfugiés en conformité avec la convention de 1951 concernant leur statut et la facilitation de la procédure d'octroi de ce statut, d'harmonisation de la législation marocaine avec les dispositions internationales pertinentes en vue de lutter contre la traite des personnes.

Le CNDH appelle aussi à l'adoption du projet de loi N.62-09 relative au renforcement des droits des personnes en situation de handicap, fruit d'une concertation entre les partenaires de la société civile et divers départements ministériels.

03 www.ahdath.info
المغرب السياسي | الأحداث المغربية
الجمعة 25 ماي 2012 | العدد : 4673 | السنة : 14

# المجلس الوطني

# لحقوق الإنسان يعرض في جنيف ما ينتظره من ابن كيران

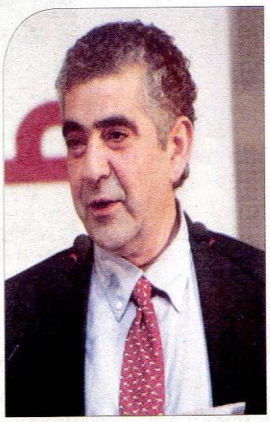
إدريس اليازمي

محمد الصبار

في مقر المجلس الأممي لحقوق الإنسان بجنيف، كشف المجلس الوطني لحقوق الإنسان، أمام الدول الأعضاء، عما ينتظره من حكومة ابن كيران، وذلك من خلال عرض تقرير يتضمن جملة من التوصيات وفي مقدمتها إشراك فاعلي المجتمع المدني في مسار إعداد القوانين المنصوص عليها في الدستور وفي إحداث المؤسسات المدسترة المتعلقة بحقوق الإنسان والمواطنة والحكامة الجيدة.

ودعا المجلس ابن كيران إلى الاعتماد الرسمي لخطة العمل الوطنية في مجال الديمقراطية وحقوق الإنسان وتنفيذها وكذا تنفيذ مقتضيات الأرضية المواطنة للنهوض بثقافة حقوق الإنسان . واللتين سبق للمجلس أن وضعهما لدى الوزير الأول السابق عباس الفاسي، لكن الأخير لم يبد حماسا كبيرا تجاه تحويلهما إلى سياسات عمومية. ليعيد المجلس المحاولة مع عبد الإلاه ابن كيران الذي استقبل وفدا عن المجلس وكلف وزير الدولة عبد الله باها بمتابعة الموضوع.

المجلس دعا أيضا إلى التعجيل بالقيام بمراجعة شاملة للقوانين المنظمة لقطاع الاتصال والإعلام (خاصة الصحافة المكتوبة) وللمقتضيات الجنائية في مجال حرية التعبير مع الحرص بشكل خاص على إلغاء العقوبات السالبة للحرية من قانون الصحافة.

و أهاب المجلس بالحكومة العمل على إحداث الآليات الوطنية التي تنص عليها الاتفاقيات الدولية والبروتوكولات الاختيارية باعتماد مقاربة تشاورية وتشاركية وإدماجية لمختلف الأطراف المعنية، والمصادقة على نظام روما الأساسي المحدث للمحكمة الجنائية الدولية والاتفاقية الدولية لحماية جميع الأشخاص من الاختفاء القسري، بالإضافة إلى توجيه دعوة دائمة للمكلفين بولايات الإجراءات الخاصة.

ودعت المؤسسة رئيس الحكومة إلى تسريع إتمام الإجراءات المتعلقة بتفعيل انضمام المغرب إلى البروتوكول الاختياري لاتفاقية مناهضة التعذيب وإطلاق مسلسل تشاوري إدماجي مع الأطراف المعنية من أجل إحداث الآلية الوطنية للوقاية من التعذيب، وكذا الانضمام إلى البروتوكول الاختياري الثاني للعهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية والانضمام إلى البروتوكول الاختياري الملحق بالعهد الدولي الخاص بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية وإصدار قانون خاص باللاجئين، مطابق لاتفاقية 1951 الخاصة بوضع اللاجئين، مع تيسير مسطرة منحهم وضع لاجئ فضلا عن ملاءمة التشريع المغربي مع المقتضيات الدولية من أجل مكافحة الاتجار في البشر.

واعتبر المجلس في ختام تقريره أن تقدم المغرب ونجاح ورش الإصلاحات السياسية والاقتصادية والاجتماعية يظلان رهينين بقدرة المغرب على تسريع الإصلاحات الرامية إلى النهوض بالمساواة وضمان الكرامة لكل المواطنين خاصة بالنسبة للنساء والفتيات، مبرزا في هذا الصدد أنه يجب أن يتم تأطير إعمال الدستور والسياسات العمومية بمبدأين أساسيين يتمثلان في عدم التمييز والمناصفة، كما دعا إلى اعتماد قانون خاص بالعنف المنزلي.

# Droits de l'Homme : le grand oral du CNDH

GENÈVE

Depuis lundi 21 mai et jusqu'au lundi 4 juin, le Maroc, représenté par le ministre de la Justice et le CNDH, est parmi les 45 pays présents à Genève pour la session du groupe de travail sur l'Examen périodique universel (EPU). Recommandations du CNDH et interrogations diverses.

ALAE BENNANI

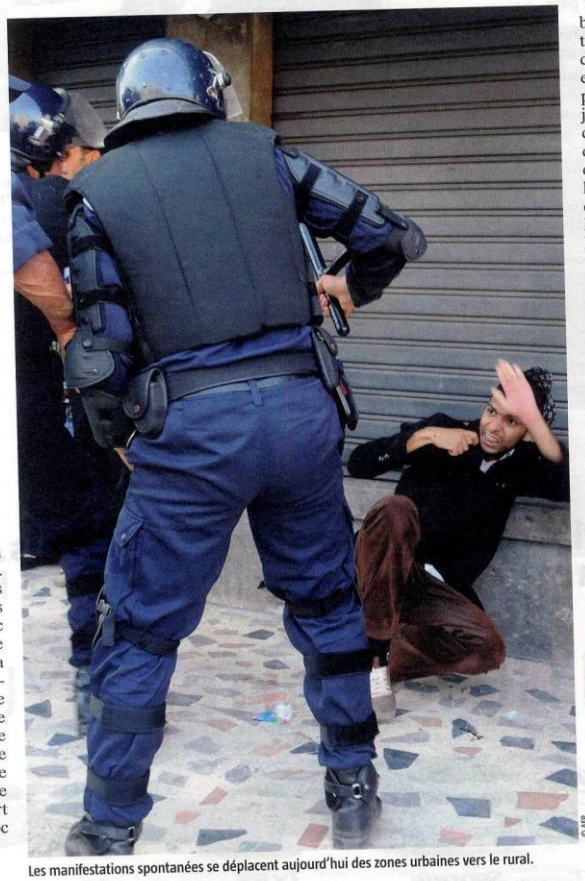

Les manifestations spontanées se déplacent aujourd'hui des zones urbaines vers le rural.

Le CNDH assiste aujourd'hui à sa cinquième journée consécutive. L'heure est à l'épreuve. Plusieurs représentants des pays participants à cette session poseront au Maroc des questions relatives aux droits de l'Homme tels que la situation de la femme, la liberté de la presse, l'égalité des sexes ou encore les textes de loi et l'abrogation de certains d'entre eux. Le bilan de ce deuxième cycle de l'EPU permettra de donner une note à la situation actuelle des droits de l'Homme au Maroc. En, parallèle, le CNDH présentera dans un rapport ses recommandations pour un Maroc plus juste.

### Les six recommandations du CNDH

Dans son rapport, la première recommandation du CNDH est l'implication des acteurs de la société civile dans l'élaboration des lois énoncées par la nouvelle Constitution. « *La mise en œuvre effective des dispositions constitutionnelles relatives aux droits de l'Homme et à la démocratie participative constitue un défi majeur pour la consolidation de l'État de droit au Maroc.* », peut-on lire dans le rapport. La deuxième recommandation parle de l'adoption officielle et la mise en œuvre du plan d'action national des droits humains et de démocratie (PANDDH). Ce dernier « *s'articule autour de quatre axes prioritaires : la gouvernance et la démocratie, les droits économiques, sociaux et environnementaux, les droits catégoriels et le cadre juridique et institutionnel.* », soulève le rapport. La recommandation numéro 3 se penche sur la question de la liberté de la presse et d'expression sous toutes ses formes ainsi que le respect des principes du droit international en ce qui concerne les dispositions pénales et sanctions des métiers de journalisme et de communication. À cet effet, Mustapha El Khalfi, ministre de la Communication, avait parlé d'un projet de loi qui supprimerait l'emprisonnement des journalistes dans le nouveau code de la presse. Dans sa quatrième recommandation le CNDH « *exhorte* » le gouvernement à renforcer son attitude conventionnelle en respectant et adhérant à tous les conventions, pactes et protocoles internationaux, liés surtout à la torture (OPCAT), la disparition forcée, les réfugiés et la traite des personnes ainsi que les résolutions onusiennes liées aux respects des droits de l'Homme universels et le droit à l'éducation. « *Le CNDH appelle à l'adoption du projet de loi N°62-09 relative au renforcement des droits des personnes en situation de handicap* », peut-on lire dans la cinquième recommandation. La sixième et dernière recommandation s'articule autour de la non-discrimination et la parité ainsi que la violence conjugale. La société civile n'arrête pas en effet de tenir depuis quelques temps des manifestations et des sit-in contre le viol et le mariage des mineurs, notamment l'abrogation de l'article 475 du code pénal.

**La société civile n'arrête pas de tenir depuis quelques temps des manifestations et des sit-in contre le viol et le mariage des mineurs.**

### Les questions pièges de l'international

Concernant les questions pertinentes posées par les pays présents, le Danemark s'est penché sur la violence à l'égard des femmes, la censure de la presse et le mariage des mineurs. « *Le Maroc envisage-t-il d'abroger les aspects de son Code pénal qui ne fournissent pas une protection aux victimes tel que l'article 475 qui permet à l'auteur d'un viol d'épouser sa victime pour échapper aux poursuites ?* », s'interroge de son côté l'Irlande. Enfin, le Royaume-Uni, après avoir demandé au Maroc de fournir des informations sur l'interaction du CNDH avec la société civile, l'une des plus anciennes monarchies au monde pose des points d'interrogation sur ce qui a été fait pour prévenir la torture et sur le sort des détenus de Gdim Izik. ◆

# Rapport publié par la CNDH : Des recommandations à la lumière de la Constitution

Publié le: 24/05/12

A l'occasion de la 13e réunion du groupe de travail sur l'examen périodique universel (EPU) des droits de l'Homme, qui se tient à Genève, le Conseil national des droits de l'Homme (CNDH) a publié son rapport qui comprend une série de recommandations destinées à la promotion et à la protection des droits de l'Homme au Maroc à la lumière de la nouvelle Constitution.

Dans ce rapport, le CNDH, qui assiste à Genève à la présentation et la discussion du rapport du Maroc au titre du 2e cycle d'examen du Royaume dans le cadre de l'EPU, en sa qualité d'institution nationale indépendante chargée de la promotion et la protection des droits de l'Homme, conformément aux principes de Paris régissant les institutions nationales des droits de l'Homme, appelle à l'inclusion des acteurs de la société civile au processus d'élaboration des lois prévues par la Constitution et la mise en place, en association avec la société civile, des institutions constitutionnalisées relatives aux droits humains, à la citoyenneté et à la bonne gouvernance.

Le Conseil recommande également, dans ce rapport publié sur son site internet, l'adoption officielle et la mise en œuvre du Plan d'action national en matière de démocratie et de droits humains, ainsi que la mise en Âœuvre des dispositions de la plateforme citoyenne pour la promotion de la culture des droits de l'Homme, tout en associant étroitement le Conseil et la société civile à la mise en Âœuvre, l'évaluation régulière et la mise à jour de ces deux instruments de cohérence stratégique.

Par ailleurs, le CNDH appelle à une révision urgente et globale des textes réglementant le secteur de la communication, notamment la presse écrite, et des dispositions pénales dans le domaine de la liberté d'expression, en conformité avec les dispositions constitutionnelles et les principes du droit international des droits de l'Homme, en veillant notamment à la suppression des peines privatives de liberté dans le code de la presse.

Concernant la pratique conventionnelle du Maroc, le CNDH exhorte le gouvernement marocain à renforcer cette pratique par la mise en place des mécanismes nationaux prévus par les conventions internationales et les protocoles facultatifs après concertation et selon une démarche participative et inclusive des parties prenantes concernées, en premier lieu le mécanisme national de prévention de la torture, la ratification du statut instituant la Cour pénale internationale et la Convention internationale pour la protection de toutes les personnes contre les disparitions forcées, ainsi que l'invitation permanente des procédures spéciales.

Le Conseil a mis l'accent, par la même occasion, sur l'importance de l'observation de la régularité et de la périodicité de présentation des rapports devant les organes des traités et la mise en Âœuvre et le suivi des recommandations émises lors de leurs examens, la poursuite des efforts du Maroc en terme de production des normes des droits humains, l'accélération du processus du dépôt des instruments d'adhésion à l'OP-CAT et le lancement d'un processus de consultation inclusif avec les parties prenantes pour la mise en place du mécanisme national de prévention de la torture.

Le Conseil a appelé également à accélérer le processus d'adhésion au deuxième protocole du Pacte international relatif aux droits civils et politiques, au protocole du Pacte international relatif aux droits économiques, sociaux et culturels, de promulgation d'une loi spéciale relative au statut des réfugiés en conformité avec la convention de 1951 concernant leur statut et la facilitation de la procédure d'octroi de ce statut, d'harmonisation de la législation marocaine avec les dispositions internationales pertinentes en vue de lutter contre la traite des personnes.

Le CNDH appelle aussi à l'adoption du projet de loi n° 62-09 relative au renforcement des droits des personnes en situation de handicap, fruit d'une concertation entre les partenaires de la société civile et divers départements ministériels.

# المجلس الوطني لحقوق الإنسان يصدر تقريره السنوي

## دعا إلى تعزيز المنظومة الحقوقية وحمايتها في المغرب

أصدر المجلس الوطني لحقوق الإنسان، بمناسبة انعقاد الدورة الثالثة عشر لمجموعة العمل حول الاستعراض الدوري الشامل لحقوق الإنسان، تقريرا خاصا به يتضمن جملة من التوصيات الرامية إلى الإسهام في تعزيز حقوق الإنسان وحمايتها بالمغرب من خلال إعمال مقتضيات الدستور الجديد للمملكة وتقوية انخراط المغرب في منظومة الكونية لحقوق الإنسان.

ودعا المجلس، الذي يحضر ابتداء من يوم الثلاثاء الماضي بجنيف لقاء تقديم تقرير المملكة المغربية برسم الجولة الثانية للاستعراض الدوري الشامل لحقوق الإنسان كمؤسسة وطنية مستقلة مكلفة بالنهوض بحقوق الإنسان وحمايتها تخضع لمبادئ باريس المنظمة لعمل المؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان، في هذا التقرير إلى إشراك فاعلي المجتمع المدني في مسار إعداد القوانين المنصوص عليها في الدستور وفي إحداث المؤسسات المدسترة المتعلقة بحقوق الانسان، المواطنة والحكامة الجيدة.

كما دعا المجلس – وفق بلاغ له – إلى الاعتماد الرسمي لخطة العمل الوطنية في مجال الديمقراطية وحقوق الإنسان، وتنفيذها وكذا تنفيذ مقتضيات الأرضية المواطنة للنهوض بثقافة حقوق الإنسان مع إشراك المجلس والمجتمع المدني في تنفيذ وتقييم وتحيين هاتين الآليتين الهامتين للانسجام الاستراتيجي.

من جهة أخرى، دعا المجلس إلى التعجيل بالقيام بمراجعة شاملة للقوانين المنظمة لقطاع الاتصال والإعلام (خاصة الصحافة المكتوبة) وللمقتضيات الجنائية في مجال حرية التعبير، وذلك طبقا لمقتضيات الدستور ومبادئ القانون الدولي لحقوق الإنسان، مع الحرص بشكل خاص على إلغاء العقوبات السالبة للحرية من قانون الصحافة.

وبخصوص الممارسة الاتفاقية، أهاب المجلس بالحكومة العمل على إحداث الآليات الوطنية التي تنص عليها الاتفاقيات الدولية والبروتوكولات الاختيارية باعتماد مقاربة تشاورية وتشاركية وإدماجية لمختلف الأطراف المعنية، والمصادقة على نظام روما الأساسي المحدث للمحكمة الجنائية الدولية والاتفاقية الدولية لحماية جميع الأشخاص من الاختفاء القسري، بالإضافة إلى توجيه دعوة دائمة للمكلفين بولايات الإجراءات الخاصة.

وفي نفس السياق، أكد المجلس أهمية الحرص على الانتظام والاستمرار في تقديم التقارير إلى اللجان التعاهدية (اللجان المحدثة بموجب الاتفاقيات والمكلفة بمراقبة مدى تنفيذها) وتنفيذ وتتبع التوصيات الصادرة عنها ومواصلة جهود الإسهام في استصدار معايير دولية لحقوق الإنسان.

ودعت المؤسسة أيضا إلى تسريع إتمام الإجراءات المتعلقة بتفعيل انضمام المغرب إلى البروتوكول الاختياري لاتفاقية مناهضة التعذيب وإطلاق مسلسل تشاوري إدماجي مع الأطراف المعنية من أجل إحداث آلية الوطنية للوقاية من التعذيب، وكذا الانضمام إلى البروتوكول الاختياري الثاني للعهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية والانضمام إلى البروتوكول الاختياري الملحق بالعهد الدولي الخاص بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية وإصدار قانون خاص باللاجئين، مطابق لاتفاقية 1951 الخاصة بوضع اللاجئين، مع تيسير مسطرة منحهم وضع لاجئ، فضلا عن ملاءمة التشريع المغربي مع المقتضيات الدولية من أجل مكافحة الاتجار في البشر.

وأوصت باعتماد مشروع قانون 62-09 المتعلق بتعزيز حقوق الأشخاص في وضعية إعاقة، الذي يعد ثمرة مسار تشاوري بين عدد من الشركاء من المجتمع المدني ومن قطاعات وزارية مختلفة.

واعتبر المجلس في ختام تقريره، أن تقدم المغرب ونجاح ورش الإصلاحات السياسية والاقتصادية والاجتماعية يظلان رهينان بقدرة المغرب على تسريع الإصلاحات الرامية إلى النهوض بالمساواة وضمان الكرامة لكل المواطنين خاصة بالنسبة للنساء والفتيات، مبرزا في هذا الصدد أنه يجب أن يتم تأطير إعمال الدستور والسياسات العمومية بمبدأين أساسيين يتمثلان في عدم التمييز والمناصفة، كما دعا إلى اعتماد قانون خاص بالعنف المنزلي.

يذكر، أن الاستعراض الدوري الشامل هو آلية جديدة من آليات مجلس حقوق الإنسان منشأة بموجب القرار رقم 60/251 الصادر بتاريخ 15 مارس 2006 عن الجمعية العامة للأمم المتحدة والذي عوض لجنة حقوق الإنسان. ويتعلق الأمر بافتحاص يستند إلى معلومات موضوعية وموثوق بها لمدى وفاء كل دولة بالتزاماتها وتعهداتها في مجال حقوق الإنسان، على نحو يكفل شمولية التطبيق والمساواة في المعاملة بين جميع الدول".

وتتميز آلية الاستعراض الدوري بطابعها الكوني على المستوى الجغرافي (افتحاص وضعية 192 دولة عضو في الأمم المتحدة كل أربع سنوات بمعدل 48 دولة كل سنة، أي 16 دولة في كل دورة من الدورات الثلاث لمجموعة العمل (كل دورة تستمر أسبوعين)، وكذا المستوى الشمولي (افتحاص جميع حقوق الإنسان اعتمادا على جميع المصادر).

ويرتكز الاستعراض على المعلومات الواردة في ثلاثة تقارير تتمثل في تقرير وطني لا يتجاوز 20 صفحة تعده الدولة المعنية تبعا للمبادئ التوجيهية لمجلس حقوق الإنسان، وتقرير موجز من عشر صفحات تعده المفوضية السامية لحقوق الإنسان اعتمادا على المعلومات الواردة في تقارير الهيئات المنشأة بموجب معاهدات والإجراءات الخاصة ووثائق أخرى من وثائق الأمم المتحدة، وملخص من عشر صفحات تعده المفوضية السامية لحقوق الإنسان اعتمادا على معلومات ذات مصداقية صادرة عن فاعلين آخرين في الاستعراض الدوري الشامل (تدعى المؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان والمنظمات غير الحكومية إلى تقديم تقارير لا تتجاوز 5 صفحات).

# اعتقال مواطن بالناظور في قضية بتت فيها الإنصاف والمصالحة

اعتقلت مصالح الأمن الوطني بالناظور، أخيرا، محمد الميلودي المتحدر من إقليم الحسيمة، بناء على مذكرة بحث صادرة منذ 25 سنة، كان المعني بالأمر قضى بشأن الاتهامات المرتبطة بها، من قبيل تعاطفه مع حركة إلى الأمام ولجوئه إلى السرية، عقوبة سالبة للحرية مدتها ستة أشهر حبسا نافذا وغرامة مالية قدرها 500 درهم، كما قضى محرر تحكيمي لهيأة الإنصاف والمصالحة سنة 2005 بتعويضه، لما تعرض له من انتهاك لحقوقه الأساسية. وتوجه المواطن نفسه بشكاية إلى وزارة العدل والحريات والمجلس الوطني لحقوق الإنسان، يؤكد فيها أن اعتقاله غير المبرر ووضع الأصفاد في يديه، من طرف أمن مدينة الناظوروالاحتفاظ به داخل مخفر الشرطة لمدة سبع ساعات، تسبب له في مضاعفات نفسية مضمنة بشهادة طبية سلمت له، داعيا إلى فتح تحقيق لتحديد المسؤوليات، فيما طاله من ممارسات بعد ربع قرن من صدور مذكرة البحث المذكورة. واستغرب المتضرر نفسه لهذا الاعتقال « التعسفي » الذي طاله، مؤكدا أنه يتوفر على نسخة من بيان السوابق صادرة عن المديرية العامة للأمن الوطني تتوسطها عبارة « لاشيء »، واستخرج جواز سفره وبطاقة تعريفه البيومتيرية، غير أن الشرطة القضائية كان لها رأي آخر، مضيفا أن عناصر الأمن لم يكترثوا بما صرح به أمامهم، بأن هيأة الإنصاف والمصالحة عالجت ملفه وأصدرت بشأنه مقررا تحكيميا، وقيدوا يديه بالأصفاد، واقتادوه كما يقتاد المجرمون، ووضعوه داخل سيارة الأمن، ونقلوه إلى مخفر الشرطة، ليجد هناك أفرادا من عناصر الاستعلامات العامة. ويتساءل المواطن عن سر في هذه الإهانة لتي تعرض لها من طرف أمن الناظور الذي كان احتجزه وعذبه سنة 1988، معتبرا ذلك استخفافا بمجهودات الدولة من أجل الطي النهائي لملف الانتهاكات الجسيمة لحقوق الإنسان.

جمال الفكيكي (الحسيمة )

## من له المصلحة في استغلال حادث طالب كلية الشريعة بفاس؟

# جهات تصر على إشغال المغاربة بفبركة سيناريوهات الاختطاف

■ الخبر

بعد مسلسل الإنصاف والمصالحة، الذي اعتبره العديد من المراقبين، نهاية لسياسة الاختطاف والتعذيب، تصر بعض الجهات على إشغال المغاربة بفبركة سيناريوهات للاختطاف، وتشويش بالهم بعودة سنوات الاحتجاز.

آخر السيناريوهات التي اعتبرتها بعض الجهات إنذارا بعودة سنوات الاختطاف والاحتجاز، كان بطلها طالب من فاس ينتمي إلى منظمة التجديد الطلابي المقربة من حزب العدالة والتنمية، قبل أن يتم العثور عليه في مستشفى الأمراض العقلية بسلا.

مصادر أمنية مطلعة كشفت أن سفيان الأزمي، وهو طالب في كلية الشريعة، قرر مغادرة مدينة فاس بسبب مشاكل عائلية، حسب إفادة أحد أصدقائه. وأوضحت ذات المصادر أن الطالب الذي عانى من مشاكل نفسية، على خلفية مشاكله العائلية، كان سيتجه إلى مدينة وجدة، قبل أن يغير وجهته نحو مدينة البيضاء حيث يقطن خاله.

وأضافت ذات المصادر أن دورية للأمن الوطني بالمحطة الطرقية بمدينة سلا، عثرت يوم 6 ماي الجاري على الطالب الأزمي في حالة نفسية مزرية، أثناء قيامها بحملة تمشيطية، قبل أن تربط عناصرها الاتصال بالمصالح الصحية ويتم نقله إلى مستشفى الأمراض العقلية بسلا.

ويرى مراقبون أن إصرار بعض الجهات على إعطاء هذا الحادث أكثر من حجمه، يطرح أكثر من علامة استفهام، خصوصا وأن المغرب نجح في طي صفحة الماضي، من خلال تأسيس هيأة الإنصاف والمصالحة ونجاح تجربته في العدالة الانتقالية.

المثير برأي المراقبين هو السياق الذي تم فيه الترويج لمثل هذه الأطروحات، حيث يتساءل الرأي العام الوطني عمن له المصلحة في إشغال المغاربة بسيناريوهات مفبركة، ستسيء إلى المغرب داخليا وخارجيا؟

*Rapport 2012 d'Amnesty International sur le Maroc*

# Les dispositions de la nouvelle Constitution doivent être traduites sur le terrain

Amine Harmach
aharmach@aujourdhui.ma

Amnesty International a publié son 50e rapport annuel sur la situation des droits humains dans le monde ce mercredi 23 mai. Composé de quelques 375 pages, en plus d'annexes évaluant la conjoncture internationale par région, ce rapport consacre trois pages au Maroc.

Dressant le contexte de son rapport sur le Maroc, Amnesty souligne que la nouvelle Constitution garantit la liberté d'expression et l'égalité entre les hommes et les femmes. En outre, elle érige en infraction pénale la torture, la détention arbitraire et la disparition forcée. Le rapport prend également note du fait que le Maroc a levé en avril ses réserves à la Convention sur l'élimination de toutes les formes de discrimination à l'égard des femmes, qui concernaient la nationalité des enfants et la discrimination en matière de mariage. «*Le pays a également annoncé son intention de ratifier le Protocole facultatif se rapportant à la Convention contre la torture et le Protocole facultatif à la Convention sur les femmes [ONU]*», lit-on dans ce rapport. Il est également question des efforts concertés déployés par le Maroc pour renforcer le rôle du Conseil national des droits de l'Homme (CNDH). Et ces points ont été soulignés mercredi à Londres par Philip Luther, directeur du programme Moyen-Orient/Afrique du Nord au sein de l'organisation internationale de défense des droits humains, Amnesty International. «*Nous nous réjouissons en particulier du débat réel engagé au sujet de la question des réformes constitutionnelles l'année dernière*», a-t-il déclaré à la MAP en marge de la présentation du rapport annuel d'Amnesty sur la situation des droits de l'Homme dans le monde. Le responsable a par ailleurs mis l'accent sur la nécessité de voir les dispositions de la nouvelle loi fondamentale traduites sur le terrain par des mesures pratiques, a fait état de «certains reproches», exprimés dans le passé, «notamment au sujet de la liberté d'expression».

En effet, c'est ce que révèlent les paragraphes de ce rapport intitulés : répression de la dissidence, problèmes de liberté d'expression, torture et autres mauvais traitements. Il est également question dans ce rapport de paragraphes réservés à la lutte contre le terrorisme et sécurité, la justice de transition, la peine de mort, et enfin les camps du front Polisario.

On peut lire par exemple dans le premier chapitre que «*bien que les manifestations en faveur des réformes aient été largement pacifiques, les forces de sécurité seraient dans bien des cas intervenues brutalement contre les rassemblements ; une personne au moins est morte et beaucoup d'autres ont été blessées lors de ces interventions, qui ont donné lieu à des centaines d'interpellations*». Pour ce qui est du dernier chapitre, consacré au front Polisario, celui-ci indique que ce dernier «*n'a pris aucune mesure pour mettre fin à l'impunité dont bénéficiaient ceux qui étaient accusés d'avoir commis des atteintes aux droits humains durant les années 1970 et 1980 dans les camps de Tindouf (région de Mhiriz, en Algérie) qu'il contrôle*». Le rapport rappelle également qu'«*en octobre, trois employés d'organisations humanitaires -un homme, de nationalité espagnole, et deux femmes, une Italienne et une Espagnole- ont été enlevés par un groupe armé dans un camp de réfugiés géré par le front Polisario. Ils n'avaient pas été libérés à* la fin de l'année». ■

*Philip Luther*
*Directeur du programme Moyen-Orient/Afrique du Nord au sein de l'organisation internationale de défense des droits humains, Amnesty International.*

## Selon Amnesty International

# La nouvelle Constitution marocaine consacre le respect des droits de l'homme

La nouvelle Constitution, plébiscitée par le peuple marocain en juillet 2011, consacre le respect des droits de l'Homme, en particulier la liberté d'expression et l'égalité entre hommes et femmes, a indiqué Philip Luther, Directeur du programme Moyen-Orient/ Afrique du nord au sein de l'organisation internationale de défense des droits humains, Amnesty International (AI, basé à Londres). «Nous nous réjouissons en particulier du débat réel engagé au sujet de la question des réformes constitutionnelles l'année dernière», a confié à la MAP M. Luther en marge de la présentation, mercredi à Londres, du rapport annuel d'Amnesty sur la situation des droits de l'Homme dans le monde.

Le responsable, qui a mis l'accent sur la nécessité de voir les dispositions de la nouvelle Loi Fondamentale traduites sur le terrain par des mesures pratiques, a fait état de +certains reproches+, exprimées dans le passé, +notamment au sujet de la liberté d'expression. M. Luther s'est, par ailleurs, félicité des efforts concertés déployés par le Maroc pour renforcer le rôle du Conseil National des Droits de l'Homme (CNDH). La consolidation de la présence du CNDH à travers le territoire du Royaume «représente une initiative positive», a-t-il dit.

Le responsable a, d'autre part, souligné les relations de coopération entre Amnesty International, à travers son antenne au Maroc, et les institutions et les associations actives dans le domaine de la promotion des droits de l'homme dans le Royaume, en particulier dans le domaine de l'éducation aux droits humains. «Nous allons explorer ensemble les moyens de faire avancer notre coopération dans ce domaine», a-t-il dit.

# أمنيستي: الدستور المغربي الجديد كرس احترام حقوق الإنسان

■ لندن (و م ع) – أكد فيليب لوتر، مدير برنامج الشرق الأوسط وشمال إفريقيا بمنظمة العفو الدولية (مقرها لندن)، أن الدستور الجديد الذي وافق عليه الشعب المغربي في يوليوز 2011، كرس حقوق الإنسان، سيما حرية التعبير والمساواة بين الجنسين.

وقال لوتر، في تصريح لوكالة المغرب العربي للأنباء، أول أمس الأربعاء، بلندن، على هامش تقديم التقرير السنوي للمنظمة حول حقوق الإنسان عبر العالم، «نحن مرتاحون بشكل خاص للنقاش الحقيقي، الذي جرى فتحه السنة الماضية بخصوص مسألة الإصلاحات الدستورية».

وأبرز ضرورة ترجمة مضامين هذا الدستور على أرض الواقع من خلال تدابير تطبيقية، مشيرا في الوقت ذاته إلى «بعض المؤاخذات» التي جرى تسجيلها في مرحلة سابقة «خاصة في ما يتعلق بحرية التعبير».

وأشاد لوتر، من جهة أخرى، بالجهود التي ما فتئ المغرب يبذلها لتعزيز دور المجلس الوطني لحقوق الإنسان، معتبرا أن تقوية حضور هذه المؤسسة عبر تراب المملكة «يمثل مبادرة إيجابية».

كما أشار إلى علاقات التعاون القائمة بين منظمة العفو الدولية، عبر فرعها بالمغرب، والمؤسسات والجمعيات النشيطة في مجال النهوض بحقوق الإنسان بالمملكة، سيما على مستوى التربية على حقوق الإنسان، وقال «سنعمل معا على استكشاف السبل الكفيلة بالدفع بتعاوننا في هذا المجال» ●

# في تقديم كتاب عن ذاكرة كريان سنطرال . الحي المحمدي بالدار البيضاء

## عبد الرحمان اليوسفي يتذكر ضيافة درب مولاي الشريف ويتمنى الصعود لفريق الطاس

**ادريس البعقيلي**

شكل حدث توقيع كتاب « «جوانب من ذاكرة كريان سنطرال . الحي المحمدي بالدارالبيضاء في القرن العشرين: «محاولة في التوثيق» للباحث نجيب التقي، الذي نظمته جمعية الدار البيضاء للذاكرة casamémoire، أول أمس، والذي يدخل ضمن مشروع «آثار فضاءات الحي المحمدي : تاريخ وذاكرة وتراث» الذي تنجزه الجمعية في إطار برنامج جبر الضرر الجماعي، مناسبة لإعادة الاعتبار لمعنى الذاكرة والاعتراف بفضاء كريان سنطرال . الحي المحمدي، وبرجالاته ونسائه وشبابه وما تحمله جوانب من ذاكرته التاريخية والاجتماعية والسياسية والثقافية من معطيات ووقائع وأسماء وأمكنة.

هذا الحدث الثقافي التاريخي، تميز كذلك ، بالحضور اللافت للمجاهد الأستاذ عبد الرحمان اليوسفيالذي تابع أطوار تقديم هذا المؤلف المهم، حيث قال في كلمة قصيرة بالمناسبة «أهنئكم على ما تقومون به داخل جمعية «الدار البيضاء . الذاكرة» والفريق الذي أشرف على إنجاز هذا المشروع التوثيقي التاريخي، وذلك من أجل تسجيل ما قام به المواطنون في ذلك الحي ، من نضالات وتضحيات من أجل المغرب. ووثيقة لدعم مسار المصالحة مع الذاكرة، التي تعود بي إلى درب مولاي الشريف ، هذا المكان الذي كُتِبَ عليّ أن أكون أحد ضيوفه سنة 1963، هذه الضيافة التي أعتبرها تتويجا لعلاقتي بالحي المحمدي.

كما أعبر علنا عن افتخاري واعتزازي بتلك الفترة من حياتي، إلى جانب المساهمة الضخمة التي قام بها سكان كريان سنطرال . الحي المحمدي، وأذكر في هذا الصدد ابراهيم اليزيد ، والأخ العبدي الرئيس الأول لفريق الاتحاد البيضاوي ، الذي أتمنى له الصعود هذه السنة إلى القسم الوطني الاول.. ، فرحم الله جميع الفدائيين الأبطال الذين سجلوا وكتبوا صفحات ذهبية من تاريخ كريان سنطرال . الحي المحمدي والمغرب».

وفي سياق تقديم ملامح هذا الاصدار، وما تضمنته أبوابه من معطيات وأسماء وغيرها من المعلومات التاريخية القيمة التي يقدمها الكتاب ، أجمع كل من عبد الرحيم قسو، نجيب التقي ، فاطنة البويه ، في مداخلاتهم، على

أن المؤلف يسعى إلى إعطاء معنى وقيمة للذاكرة من خلال الحفظ الإيجابي لها، حيث يمكن اعتبار الكتاب له خصوصية معينة ، وذلك من منطلق ربطه بالقيمة التاريخية لفضاء الحي المحمدي ، وكذلك ذاكرة معاناة سكان الحي مع الحرائق والترحال، ومعاناة العمال والعاملات..

وإذا كان الكتاب يعد قيمة تاريخية وموسوعة خاصة بكريان سنطرال، فهو وثيقة تقارب تاريخ المجال للحي المحمدي ، الحركة الوطنية ودورها في استرجاع المغرب لاستقلاله، واعتراف بإسهامات رجال ونساء هذا الفضاء التاريخي في تاريخ المغرب. ومن جهة أخرى، الكتاب يعد في حد ذاته اعتزازا بالبحث العلمي والتاريخي ، في هذا الصدد يتضمن الكتاب مجموعة من التوصيات منها تحويل عمارة درب مولاي الشريف إلى مكان للذاكرة .

وتغطي هذه المونوغرافيا التاريخية لحي كريان سنطرال . الحي المحمدي في القرن العشرين، مختلف جوانب ذاكرته التاريخية والاجتماعية والسياسية والثقافية ، من خلال أجزائه الأساسية الثلاثة: مجال كريان سنطرال في فترة الحماية، العمل الوطني في كريان سنطرال في فترة الحماية، معتقل درب مولاي الشريف في فترة الاستقلال.

ويندرج هذا الكتاب ضمن منشورات مشروع «آثار فضاءات الحي المحمدي : تاريخ وذاكرة وتراث» الذي تنجزه جمعية «الدار البيضاء . الذاكرة» ، بشراكة مع جمعيتي مبادرة حضرية ومنتدى السعادة، وبدعم من المجلس الوطني لحقوق الإنسان ومؤسسة صندوق الإبداع والتدبير والاتحاد الأوربي.

والمشروع يندرج في إطار تفعيل توصيات هيأة الإنصاف والمصالحة المتعلقة بجبر منطقة الحي المحمدي بهدف تحسين صورتها من خلال معرفة ماضيها وحاضرها، إضافة إلى حفظ ذاكرتها ونقلها إلى الأجيال المقبلة.

# اللجنة الجهوية لحقوق الإنسان بطنجة تنظم دورة تكوينية

نظمت اللجنة الجهوية لحقوق الإنسان بطنجة نهاية الأسبوع الأخير، دورة تكوينية حول "تقنيات زيارة أماكن الاحتجاز" و"الرصد والتقصي".

وأطر محوري هذه الدورة، التي استفاد منها أعضاء اللجنة الجهوية لحقوق الإنسان بطنجة، كل من السيد محمد صبري، رئيس شعبة الحماية بالمجلس الوطني لحقوق الإنسان، والسيدة جميلة السيوري، عضو المجلس الوطني لحقوق الإنسان ومقررة مجموعة العمل المكلفة برصد انتهاكات حقوق الإنسان وحمايتها، على التوالي.

وتأتي هذه الورشة التكوينية في إطار برنامج الجلسة الثانية من الدورة الأولى للجنة التي سيتم خلالها مناقشة برنامج عمل اللجنة الجهوية لحقوق الإنسان بطنجة والمصادقة عليه.

وقد كانت لجنة جهة طنجة تطوان، قد عقدت الجلسة الأولى من دورتها في فاتح أبريل الأخير بمدينة طنجة، وتم خلال هذه الجلسة التطرق إلى جملة من النقاط أبرزها تقديم الظهير المتعلق بإحداث المجلس الوطني لحقوق الإنسان وتقديم عرض حول خطة العمل الوطنية في مجال الديمقراطية وحقوق الإنسان والأرضية المواطنة للنهوض بثقافة حقوق الإنسان، بالإضافة إلى تقديم منهجية عمل شعبة الحماية بالمجلس الوطني لحقوق الإنسان والعناصر الأولية لخطة عمل المجلس لسنة 2012، كما تم خلالها إحداث ثلاث فرق عمل (حماية حقوق الإنسان، النهوض بثقافة حقوق الإنسان، وإثراء الفكر والحوار حول الديمقراطية وحقوق الإنسان) شرعت، منذ ذلك الحين، في إعداد خطة عمل اللجنة الجهوية.

يذكر أنه تم تنصيب اللجنة الجهوية لحقوق الإنسان بطنجة يوم الخميس 2 فبراير الأخير وتضطلع اللجنة، شأنها في ذلك شأن باقي الآليات الجهوية للمجلس الوطني لحقوق الإنسان، بمهام تتبع ومراقبة وضعية حقوق الإنسان بالجهة (طنجة – تطوان) وتلقي الشكايات المتعلقة بادعاءات انتهاك حقوق الإنسان بها، كما أنها تعمل على تنفيذ برامج المجلس الوطني لحقوق الإنسان ومشاريعه المتعلقة بمجال النهوض بحقوق الإنسان بتعاون مع كافة الفاعلين المعنيين على صعيد الجهة.

عن المجلس الوطني لحقوق الإنسان

**نادي قضاة المغرب يستضيف الشبكة المهنية لإصلاح منظومة العدالة**

**يستضيف المكتب الجهوي لنادي قضاة المغرب بالرباط الشبكة المهنية لإصلاح العدالة في مائدة مستديرة حول موضوع "نحو رؤية موحدة لإصلاح منظومة العدالة: مطالب القضاة"، وذلك يوم الجمعة 25 ماي 2012 بفندق داوليز بسلا ابتداء من الساعة الرابعة مساء.**

**وسيعرف اللقاء مشاركة فعاليات واسعة من حقل العدالة على المستوى الجهوي إلى جانب أزيد من 30 منظمة حقوقية وهيأة مشاركة في الحوار الوطني لإصلاح منظومة العدالة الذي انطلق مؤخراً، منها: ترانسبارنسي المغرب، الوسيط، المجلس الوطني لحقوق الانسان، المجلس الأعلى العلمي الجهوي، الجمعية المغربية للدفاع عن استقلال القضاء، جمعية عدالة، المرصد المغربي للحريات العامة، منظمة العفو الدولية، الجمعية المغربية لحقوق الانسان، المنظمة المغربية لحقوق الانسان، المنتدى المغربي للحقيقة والإنصاف، اللجنة الجهوية لحقوق الانسان جهة الرباط القنيطرة، الوسيط من اجل الديمقراطية وحقوق الانسان، المنتدى المغربي من اجل الحقيقة والإنصاف، الجمعية المغربية لمحاربة الرشوة، الائتلاف الحقوقي، مرصد العدالة بالمغرب، الرابطة المغربية للمواطنة وحقوق الانسان، اتحاد العمل النسائي، فدرالية الرابطة الديمقراطية لحقوق المرأة، الهيئة المركزية للوقاية من الرشوة، الجمعية الديمقراطية لنساء المغرب، نادي الصحافة، الشبكة الأمازيغية، وكافة مكونات العدالة جهويا وشخصيات أخرى..**

# أساتذة سد الخصاص يعتصمون ويضربون عن الطعام أمام نيابة اسفي..

**safitodayبتـــاريخ 24/05/12**

**م. دهنون**

**دخل أساتذة سد الخصاص في اضراب عن الطعام أمام مقر النيابة الاقليمية للتعليم باسفي الذي تحول الى معتصم محاصر بحافل من القوات العمومية .. احتجاجا على رفض النائب الاقليمي تسليمهم شهادة ادارية عادية تسلمها كل نيابات التعليم في البلاد ..وتمكينهم أيضا من مستحقاتهم المالية المشروعة ..وكانت التنسيقية المحلية لاساتذة سد الخصاص ومنشطي التربية غير النظامية باسفي قد عقدوا ندوة صحفية قبل أيام للتعريف بملفهم المطلبي البسيط الذي لايكلف كبير مجهود ..**

**في السياق ذاته قال المعتصمون في بيان وزعوه على وسائل الاعلام انهم أجروا سبع حوارات مع المسؤولين دون نتيجة تذكر، وجالسوا لجنة وفدت من الاكاديمية الجهوية ، ولم يعرف ملفهم أدنى تحرك ..فيما يبقى موقف النيابة ومسؤولوها متصلبا دون معنى ويجد له صدى وتأييدا في الوزارة ,, كما صرحت بذلك مصادر نقابية وأخرى حقوقية ..وعلى الخط دخلت اللجنة الجهوية المنبثقة عن المجلس الوطني لحقوق الانسان لمتابعة ملف هذه الفئة من شباب مجاز يشتغل طيلة السنة في ظروف قاسية مع وزارة التربية الوطنية ..**

## Avis de recrutement

Dans le cadre du programme d'accompagnement aux recommandations de l'Instance Equité et Réconciliation en matière d'archives, d'histoire et de mémoire (Programme IER2), qui fait l'objet d'une convention de financement entre le Conseil national des Droits de l'Homme (CNDH), la Commission Européenne et le Ministère de l'Economie et des Finances, le CNDH lance un avis de recrutement pour le poste de (de la) Chargé (e) d'axe histoire.

Le (la) Chargé(e) d'axe histoire est appelé(e) à travailler au sein de la section d'appui (SA) du programme IER2. La SA a pour tâche la mise en œuvre du programme et en même temps le renforcement des capacités du CNDH en matière de gestion de projets, en particulier des projets financés par la Commission Européenne.

Durée du programme : 84 mois (à compter de la date de signature de la convention de financement : novembre 2009).

Type de contrat : annuel renouvelable dont 3 mois probatoires.

Lieu : Rabat

**Tâches et Responsabilités :** sous la direction de la Coordinatrice du programme et en coordination avec les départements concernés du CNDH et l'équipe de la SA, le (la) Chargé(e) d'axe histoire devra :

- Assurer la planification, la gestion et l'exécution des activités relatives à l'axe histoire ;
- Elaborer les plans de travail annuels et les plans de suivi et d'évaluation ;
- Préparer et transmettre les documents et rapports périodiques d'avancement ;
- Organiser les ateliers, manifestations et réunions de suivi ;
- Assurer la coordination entre les différents acteurs impliqués dans l'axe histoire au niveau international, national et avec les institutions partenaires du programme IER2 ;
- Fournir l'assistance nécessaire pour l'élaboration des devis programmes.

**Qualifications requises**

- Diplôme supérieur (Bac+ 4 au moins) en sciences humaines, de préférence en relation avec les domaines de l'histoire.
- Expérience prouvée d'au moins 5 ans dans la planification et la gestion des projets ainsi que dans le montage des partenariats. Une expérience dans la gestion des projets financés par la Commission Européenne serait un atout.
- Bonne connaissance des acteurs institutionnels marocains, du milieu universitaire et de la société civile.
- Autonomie, capacité de travail en équipe et aptitude d'écoute et de communication.
- Excellentes capacités rédactionnelles en français. La maitrise de la langue arabe serait un atout.
- Utilisation de l'outil informatique.

**Contenu du dossier de candidature :** les candidat(e)s intéressé(e)s devront envoyer par mail, Fax ou lettre portée :

- Une lettre de motivation ;
- Un CV détaillé ;
- Un extrait de travaux (articles, publications, rapports publiés…), le cas échéant.

La date limite de dépôt des dossiers de candidature est le mercredi 20 juin 2012. Les candidat(e)s retenu(e)s après l'étude des dossiers seront convoqué(e)s pour un entretien.

**Adresses pour le dépôt des dossiers de candidature**

- Conseil national des droits de l'Homme / SA du programme IER2 : rue Beyrouth, immeuble Assaada, entrée N°4, 5ème étage, Rabat.
- Fax : 0537 70 18 88
- Mails : ier2@cndh.org.ma ou cndh@cndh.org.ma

## Avis de recrutement

Dans le cadre du programme d'accompagnement aux recommandations de l'Instance Equité et Réconciliation en matière d'archives, d'histoire et de mémoire (Programme IER2), qui fait l'objet d'une convention de financement entre le Conseil national des Droits de l'Homme (CNDH), la Commission Européenne et le Ministère de l'Economie et des Finances, le CNDH lance un avis de recrutement pour le poste de (de la) Chargé (e) d'axe histoire.

Le (la) Chargé(e) d'axe histoire est appelé(e) à travailler au sein de la section d'appui (SA) du programme IER2. La SA a pour tâche la mise en œuvre du programme et en même temps le renforcement des capacités du CNDH en matière de gestion de projets, en particulier des projets financés par la Commission Européenne.

Durée du programme : 84 mois (à compter de la date de signature de la convention de financement : novembre 2009).

Type de contrat : annuel renouvelable dont 3 mois probatoires.

Lieu : Rabat

**Tâches et Responsabilités :** sous la direction de la Coordinatrice du programme et en coordination avec les départements concernés du CNDH et l'équipe de la SA, le (la) Chargé(e) d'axe histoire devra :

- Assurer la planification, la gestion et l'exécution des activités relatives à l'axe histoire ;
- Elaborer les plans de travail annuels et les plans de suivi et d'évaluation ;
- Préparer et transmettre les documents et rapports périodiques d'avancement ;
- Organiser les ateliers, manifestations et réunions de suivi ;
- Assurer la coordination entre les différents acteurs impliqués dans l'axe histoire au niveau international, national et avec les institutions partenaires du programme IER2 ;
- Fournir l'assistance nécessaire pour l'élaboration des devis programmes.

**Qualifications requises**

- Diplôme supérieur (Bac+ 4 au moins) en sciences humaines, de préférence en relation avec les domaines de l'histoire.
- Expérience prouvée d'au moins 5 ans dans la planification et la gestion des projets ainsi que dans le montage des partenariats. Une expérience dans la gestion des projets financés par la Commission Européenne serait un atout.
- Bonne connaissance des acteurs institutionnels marocains, du milieu universitaire et de la société civile.
- Autonomie, capacité de travail en équipe et aptitude d'écoute et de communication.
- Excellentes capacités rédactionnelles en français. La maitrise de la langue arabe serait un atout.
- Utilisation de l'outil informatique.

**Contenu du dossier de candidature :** les candidat(e)s intéressé(e)s devront envoyer par mail, Fax ou lettre portée :

- Une lettre de motivation ;
- Un CV détaillé ;
- Un extrait de travaux (articles, publications, rapports publiés…), le cas échéant.

La date limite de dépôt des dossiers de candidature est le mercredi 20 juin 2012. Les candidat(e)s retenu(e)s après l'étude des dossiers seront convoqué(e)s pour un entretien.

**Adresses pour le dépôt des dossiers de candidature**

- Conseil national des droits de l'Homme / SA du programme IER2 : rue Beyrouth, immeuble Assaada, entrée N°4, 5ème étage, Rabat.
- Fax : 0537 70 18 88
- Mails : ier2@cndh.org.ma ou cndh@cndh.org.ma